A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة

A/C.2/50/L.15
9 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية

الفلبين*: مشروع قرار

مصادر تمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د إ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بشأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وإلى القرارات الأخرى في مجال التعاون الاقتصادي الدولي،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٨٧/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ولا سيما ما يتعلق منه بقرارها مواصلة استكشاف مسألة تمويل التنمية ومصادر تمويلها المحتملة،

وإذ تؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال بالغة الأهمية لدى بلدان نامية كثيرة ومصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي لهذه البلدان، ولذا فهي جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي بشأن مسائل محددة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دعما لخطط البلدان النامية وأولوياتها في مجال تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

* بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

101195 101195 95-34826

وإذ تشير إلى ما تعهدت به البلدان المتقدمة النمو في مؤتمرات ومؤتمرات قمة دولية شتى، عقدت في التسعينات، من التزامات بأن تقدم ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد المالية الجديدة والإضافية لأغراض النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن فوائد السلام لم تتبلور في شكل تدفقات مالية إضافية إلى البلدان النامية، وتعرب عن الحاجة إلى أن توجه البلدان المتقدمة النمو جزءا من الموارد التي كانت مخصصة للأغراض العسكرية وأفرج عنها نتيجة لانتهاء الحرب الباردة، نحو أغراض إنمائية إنتاجية دعما للالتزامات الدولية الراهنة إزاء التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تمويل التنمية[1]،

١ - تؤكد الحاجة الماسة إلى عكس اتجاه منحنى هبوط التدفق العام للمساعدة الإنمائية الرسمية المستمر في الهبوط وإلى توفير موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية في البلدان النامية، بما في ذلك تخفيف حدة الفقر، تحقيقا لمستوى معيشة أرقى للجميع؛

٢ - تطلب إلى البلدان المتقدمة النمو أن تحقق تماما بحلول عام ٢٠٠٠ الهدف المتفق عليه دوليا والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية والهدف المتمثل في تخصيص ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة لصالح أقل البلدان نموا؛

٣ - تؤكد ضرورة أن يفي المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، بالالتزامات الواردة في التوصيات المالية لجدول أعمال القرن ٢١[2] فيما يتعلق بتوفير ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد الجديدة والإضافية، وذلك لكيلا تعاق بشدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية في تنفيذ توصيات جدول أعمال القرن ٢١ وحتى لا تقوض دعائم الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

٤ - تؤكد أيضا على أنه يجب على المجتمع الدولي، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، الوفاء بالالتزامات المالية التي تعهدت بها في سياق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمرات الدولية الأخرى التي عقدت في الماضي القريب، وذلك لترسيخ الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

---

(١) A/50/397.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1) (المجلد الأول، والتصويب ١ للمجلد الأول، والمجلد الثاني، والمجلد الثالث، والتصويب ١ للمجلد الثالث)) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

٥ - تدعو إلى الوفاء التام بالالتزامات المتعهد بها في إطار التغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية والإسراع بالمفاوضات من أجل أن تأتي تغذيتها الحادية عشرة على مستوى أعلى كثيرا وبقيم حقيقية، بالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية المتزايدة للبلدان النامية، بما في ذلك الاحتياجات الناشئة عما تعهد به المجتمع الدولي من التزامات لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن من أجل استئصال شأفة الفقر باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية؛

٦ - تدعو أيضا إلى زيادة موارد صندوق النقد الدولي بدرجة كبيرة لتمكينه من أداء مهامه بصورة أفضل وهو يواجه تحديات جديدة في عالم يزداد فيه الاتجاه نحو العولمة والتكافل ولتمكين مرفق التكيف الهيكلي المعزز من أن يصبح مؤسسة دائمة؛

٧ - تؤكد ضرورة أن يعمد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، إلى تهيئة ظروف دولية ملائمة للحد من عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، وتعزيز دورها المُشجّع للنمو من خلال وسائل منها زيادة القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، دعما لجهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٨ - تدعو إلى تجديد موارد مصارف التنمية الإقليمية وزيادة هذه الموارد بدرجة كبيرة من أجل تعزيز ما تضطلع به من دور في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم التي توجد بها؛

٩ - تؤكد كذلك على ضرورة تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وتحسين معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان، وذلك لتمكينها من تكوين موارد إضافية ولدعم الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٠ - تحث البلدان المتقدمة النمو على أن تقدم دعما كافيا لتوسيع قاعدة الموارد المتاحة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لكفالة أن تصبح الأمم المتحدة شريكا جديرا بالثقة وفعالا في التنمية وتتجه أنشطته بوضوح نحو التنمية، ولتوفير منظور إنمائي فعال للمجالات الأخرى لنشاط الأمم المتحدة؛

١١ - تدعو الدول المتقدمة النمو الى أن تدرس إمكانية استخدام جزء من الموارد المفرج عنها بفضل انتهاء الحرب الباردة وانخفاض النفقات العسكرية في دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٢ - تدعو كذلك البلدان المتقدمة النمو إلى استكشاف إمكانيات توجيه موارد مما تخصصه للإعانات وخاصة إعانات الانتاج الزراعي، نحو زيادة مصادر تمويل التنمية في البلدان النامية ودعم الالتزامات الدولية إزاء التنمية؛

١٣ - تؤكد ضرورة استكشاف مصادر أخرى إضافية ومبتكرة لتمويل التنمية في البلدان النامية، بغية تحديد تدابير الدعم المطلوبة لتلبية الاحتياجات الهائلة لتمويل التنمية في البلدان النامية؛

١٤ - تقرر عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٨ بشأن تمويل التنمية، على أعلى مستوى ممكن من المشاركة، لتقييم تنفيذ الالتزامات والتوصيات المتفق عليها دوليا والمتعلقة بتمويل التنمية وتقييم أنشطة متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية المختلفة التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ والتي عمدت إلى جملة أمور منها الدعوة إلى توفير ما هو كاف وقابل للتنبؤ به من الموارد المالية الجديدة والاضافية، وذلك حتى يتسنى تزويد البلدان النامية بالدعم الكافي لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن الأعمال التحضيرية اللازمة لعقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

- - - - -